

## المقدمة

هذا التقرير السنوي مطروح على طاولة الكنيست وفقاً لقانون مراقب الدولة لعام 1958 [نص مدمج]. يضمّ التقرير 33 فصلاً، ويعرض نتائج الرقابة التي أُجريت في الوزارات، مؤسّسات الدولة، الشركات الكبرى، الشركات الحكوميّة، وتقارير أخرى.

يعمل ديوان مراقب الدولة على تنفيذ إجراءات رقابة عميقة، جوهريّة، مهنيّة ونزيهة، وينشر تقارير رقابة موضوعيّة، فعّالة، ذات صلة وواضحة، والتي تنقّص الأحداث وتُحلّل بجوهريّة أداء الخاضعين للرقابة، وبناءً على هذا أرفع شكري لموظّفي ديوان مراقب الدولة.

يفتح كلّ فصل في التقرير السنويّ أمام الجمهور مجالاً للاطلاع على نشاط الهيئات الخاضعة للرقابة، ويساعدنا جميعاً في ضمان سلامة الخدمة العامّة والالتزام بقواعد الإدارة السليمة. بطبيعة الحال، تتناول هذه المقدّمة فصول التقرير بإيجاز شديد جدّاً، كما هو وارد بالتفصيل أدناه:

نركّز في السنوات الأخيرة بشكل خاصّ على الرقابة الشاملة في مواضيع ذات تأثيرات واسعة النطاق، والتي توكلّ بمعالجتها بعض الوزارات والسلطات العامّة وتتطلّب تخطيطاً وتركيزاً. أحد المواضيع ذات الشأن هو **شفافيّة الحكم- خطوات للنهوض بالحكم المفتوح**. يعزّز الحكم الذي يتّبع الشفافيّة، المسؤوليّة عن أعماله، يقلّص حجم الفساد في السلطة، كما يسمح بإجراء رقابة عامّة على السلطات، وبهذا يعزّز ثقة الجمهور بالسلطة. كشف الفحص عن نواقص كبيرة في كلّ ما يخصّ تطبيق قانون حرّيّة المعلومات لعام 1998، كما تبين أنّه في بعض المجالات الرئيسيّة، لم يتمّ تحقيق الشفافيّة المرجّوة.

موضوع آخر تمّ فحصه فحصاً شاملاً هو تنظيم استخدام الدراجات الهوائيّة والآليّات الكهربائيّة ذات العجلين في الحيز المدينيّ. خلال السنوات 2013 وحتى 2016 قُتل 76 شخصاً في حوادث درّاجات هوائيّة كهربائيّة وسكوتر كهربائيّ، كما مكث في



يشمل هذا التقرير فصلًا في موضوع تخصيص الأموال من جانب الصندوق القومي اليهودي "ككال"، للشركة الحكومية متزّه أرئيل شارون، الذي تناول التعاون بين الصندوق القومي اليهودي والشركة. لقد تمّ الكشف عن نواقص أساسية في الإجراءات التي سبقت التعاقد بين الهيئتين وكذلك في تنفيذه. تجدر الإشارة أيضًا إلى أنّه حتّى الآن تمّ النهوض بفرض رقابة الدولة على الصندوق القومي اليهودي، وسيواصل ديوان مراقب الدولة تنفيذ الرقابة على جوانب مختلفة في نشاط الصندوق القومي اليهودي.

في الرقابة التي جرت على أنظمة الإدارة، التنظيم والتعاقد في عميدار، تبيّنت هناك نواقص في طريقة أداء مسؤولين كبار لوظائفهم، ومن بينهم الرئيس والمدير العام، في كلّ ما يتعلّق بالتعيينات التي تمّت بشكل غير سليم ومع تفضيل للمعارف والأقارب.

في الفصل الذي يتناول مفعال هبايس، تمّ فحص أنظمة الإدارة والتنظيم، وتبيّن أنّ رئيس مجلس الإدارة تدخّل مباشرة في الإدارة الجارية للمؤسّسة وفرض على السكرتير مهامّ لا تقع في نطاق مسؤولياته. كما تبيّن أنّ الرئيس والسكرتير بادرا إلى التعاقد من خلال الإعفاء من مناقصة، وبذلك تسبّبوا في إنفاق أموال عامّة من دون الاستناد إلى معايير منطّمة، وأنّ وزارة الماليّة والمسؤول عن الأجور، أشرفا على مفعال هبايس إشراقًا سطحيًا.

من خلال الرقابة على غيابات حاخامات المدن غير المبلّغ عنها، لغرض السفر إلى خارج البلاد، ونواقص أخرى في سلوكهم الشخصي، تبيّن أنّ بعض حاخامات المدن يسافرون إلى خارج البلاد لأغراض مختلفة، بما في ذلك أغراض لا تتعلّق بوظيفتهم كحاخامات للمدن. لقد تبيّن أنّ بعضهم لم يطبّقوا كما ينبغي تعليمات وزارة الخدمات الدينيّة في ما يتعلّق بواجب التبليغ عن سفرهم إلى خارج البلاد. هذه الظاهرة هي ظاهرة شائعة تدلّ على انعدام القواعد التي تنظّم مسألة السفر في إطار الوظيفة والسفر لأغراض أخرى. خلال الرقابة صرّح الكثير من أولئك الحاخامات عن استعدادهم لتنظيم تسجيل أيّام غيابهم، وتوصّلوا إلى تسوية مع المجالس الدينيّة، وبموجبها يُخصم من رواتبهم مبلغ يساوي قيمة أيّام العطلّة التي استغلّوها. كما تبيّن أنّ أقارب بعض حاخامات المدن، يتمّ تشغيلهم بخلاف القانون في مجالس دينيّة يديرها الحاخامات. كما تبيّن أنّ الوزارة لم تعالج قضيّة الحاخامات الذين لا يسكنون في البلدة التي يديرون شؤونها الدينيّة. تبيّن أيضًا أنّه قدّمت شكاوى خطيرة ضدّ بعض حاخامات

המדן, والتي تشير إلى أنّ سلوكهم لا يتماشى مع ما هو منتظر ومطلوب منهم، لكنّ وزارة الخدمات الدينيّة، مجلس الحاخاميّة الكبرى ووزارة العدل لم تعالج الشكاوى كما ينبغي.

حسب تعريف منظّمة الصحة العالميّة، التدخين هو أكثر مسببات الموت، التي يمكن منعها، انتشارًا. متوسط العمر المتوقع للمدخّنين أقلّ بـ 10 – 13 سنة بالمعدّل، من متوسط العمر المتوقع لغير المدخّنين. يتوقّى في إسرائيل سنويًا حوالي 8,000 شخص بأمراض سببها التدخين. لقد فحص ديوان مراقب الدولة **عمل هيئات السلطة لتقليص الدخان وأضراره** وفقًا لقرار الحكومة الصادر في أيار 2011 في ما يتعلّق بالبرنامج الوطنيّ للحدّ من التدخين وأضراره. بيّنت الرقابة أنّ السلطات نقّدت فقط جزءًا من الخطوات المطلوب منها تنفيذها بناءً على البرنامج المذكور. نشاط وزارة الصحة في مسألة الحدّ من التدخين محدود، كذلك الأمر بالنسبة لنشاط وزارة التربية والتعليم، بصفتها هيئة تربويّة، لا تحارب بحزم ظاهرة التدخين، ونشاطها في هذا المجال محدود. تقريبًا لا يُطبّق قانون حظر التدخين في الأماكن العامّة.

في الفصل الذي يتناول **تنظيم التأهيل العلاجيّ لأطباء بين جهاز الصحة والمؤسسات الأكاديميّة**، تبيّنت نواقص في سيرورة التنظيم، تكاد تكون إخفاقًا من جانب وزارة الصحة ومجلس التعليم العالي، والتي قد تمنع توفير خدمات الصحة للجمهور من قبل طاقم طبيّ ذي جودة، اختيار بحرص شديد من بين أفضل الأطباء. جزء كبير من الأطباء المنضمّين إلى منظومة القوى العاملة في جهاز الصحة (حوالي 40% منهم) هم إسرائيليّون درسوا خارج البلاد في مؤسسات تعليميّة لا يخضع مستواها وجودتها لرقابة أو إشراف المؤسسات المعنّية في البلاد؛ الكثيرون من الأطباء الذين درسوا خارج البلاد يفشلون في امتحانات مزاولة المهنة، وجزء لا بأس به ممّن يجتازون الامتحانات، يحققون ذلك بفضل علامات إضافيّة، تُضاف إلى علامتهم في الامتحان.

بيّنت الرقابة على موضوع **تسجيل المقاولين وجواب ضمان الجودة والسلامة في قطاع البناء**، أنّه منذ سنوات لا يتّخذ مسجّل المقاولين تقريبًا، خطوات ضدّ آلاف المقاولين العاملين في القطاع من دون أن يكونوا مسجّلين حسب القانون. في أعقاب ذلك تسنّى للمقاولين الذين لم يسمح لهم بتنفيذ أعمال هندسيّة في قطاع البناء، ومن شأن الأمر الذي قد يشكّل خطرًا على حياة الناس ويمسّ بسلطة القانون.

صمّن هذا التقرير فصلًا في مجال الأمن الذي يتناول "**مرگبات الأمن في البلدات الحدوديّة في القيادات اللوائيّة**". هدف مرگبات الأمن في البلدات الواقعة بالقرب

من الحدود الدوليّة لدولة إسرائيل وفي يهودا والسامرة، هو المساعدة في حماية البلدة، بل إنقاذ الحياة أيضًا. بيّنت الرقابة أنّه منذ سنوات كثيرة لا تحصل البلدات الحدوديّة على جميع مركّبات الأمن التي تستحقّها وفق تصنيفها الأمنيّ، كما أنّ حجم الموارد المستثمرة في إعادة تأهيل المركّبات الأمنيّة وصيانتها أقلّ ممّا هو مطلوب وفق الاحتياجات العمليّة. على ضوء أهميّة المركّبات الأمنيّة لمسألة الحفاظ على أمن السكّان في البلدات الحدوديّة، على وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامّة التأكّد من إصلاح النواقص التي تبيّنت في هذا الفصل.

للإجمال، يتناول التقرير مواضيع كثيرة ومتنوّعة التي من شأنها التأثير في حياة المواطن والمقيم في الدولة. من واجب الهيئات الخاضعة للرقابة العمل بسرعة ونجاعة على إصلاح النواقص التي تبيّنت في هذا التقرير، بهدف النهوض بالخدمة العامّة في إسرائيل.

تعلّق نتائج الرقابة في التقرير، بطبيعة الحال، بالهيئات التي جرى فحصها في الرقابة، لكنّ الاستنتاجات التي تبيّنت منها هي عامّة، وعلى جميع العاملين في الخدمة العامّة تطبيقها.



**يوسف حاييم شفير، قاض (متقاعد)**

مراقب الدولة

ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس، أيار 2018